أيها الرفاق الأعزاء،

.تلقّوا أحرّ التحيات الرفاقية من الحزب الشيوعي الفنزويلي

ونوجّه، على نحو خاص، تحية تقدير إلى الرفاق في الحزب الشيوعي الكوبي على الجهد الاستثنائي الذي بذلوه في تنظيم هذا اللقاء، رغم الأوضاع البالغة الخطورة التي تواجهها كوبا، في ظلّ تصاعد الهجوم الإمبريالي الوحشي والمتعدد الأوجه. فهم يستضيفون الدورة الرابعة والعشرين من اللقاء الدولي للأحزاب الشيوعية والعمالية.

وليتلقَّ الشعب الكوبي وطليعته الثورية مجدداً تأكيد تضامن الشيوعيين الفنزويليين الكامل معه.

كما نغتنم هذه المناسبة لنتوجه بالشكر إلى الأحزاب الشقيقة على تعبيرها عن التضامن مع الطبقة العاملة والشعب الفنزويلي في مواجهة المأساة التي خلّفتها الزلازل التي ضربت البلاد في الرابع والعشرين من حزيران/يونيو الماضي، وأسفرت عن أكثر من خمسة آلاف قتيل، وآلاف المفقودين، وما يقارب ثمانية عشر ألف متضرر. وكانت الأسر العاملة الضحية الرئيسية لهذه الكارثة الطبيعية، التي كشفت بوضوح الواقع الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي المأساوي الذي تعيشه بلادنا.

ومن اللافت أن يتزامن هذا اللقاء مع الذكرى المئوية لميلاد القائد فيدل كاسترو، الذي ما تزال أفكاره النيّرة وقوته الأخلاقية توجه نضال الشعب الكوبي ومقاومته البطولية. كما أن فيدل يُعدّ أحد أبرز الرموز العالمية للنضال الثوري ضد الرأسمالية والإمبريالية، ومن أجل انتصار الاشتراكية-الشيوعية على مستوى العالم.

وفي لحظة يشهد فيها العالم تصاعداً حاداً للصراع الطبقي، تتعاظم مكانة فيدل في كوبا وأمريكا اللاتينية والعالم بأسره. وتنطبق عليه تماماً المقولة الشهيرة للحكيم الإنكي تشوكيهوانكا، التي ألقاها في خطابه تكريماً للمحرر سيمون بوليفار في بوكارا: «إن مجده سيزداد اتساعاً كما يزداد الظل حين تميل الشمس إلى الغروب».

الصراع الطبقي والديكتاتورية العالمية لرؤوس الأموال الاحتكارية

يهتز العالم الرأسمالي تحت وطأة تعمّق الصراع بين القوى الإمبريالية على السيطرة على الموارد الاستراتيجية والأسواق ومناطق النفوذ الجيوسياسي. ويشقّ طريقه اليوم تقسيم جديد للعالم بين القوى الإمبريالية، التقليدية منها والصاعدة، وسط دينامية من الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العنيفة.

وعلى وجه الخصوص، فإن سعي رؤوس الأموال الاحتكارية الأمريكية، في ظل إدارة دونالد ترامب، إلى فرض هيمنتها على العالم قد رفع مستوى التوتر مع أبرز منافسيها، الصين وروسيا، واضعاً البشرية على حافة حرب عالمية.

وفي هذا السياق، يتفاقم التناقض الأساسي بين رأس المال والعمل. إذ تحاول البرجوازيات ودولها، بكل الوسائل، تعويض الانخفاض المتزايد في المعدل العام للربح، الناجم عن التسارع المستمر في نمو رأس المال الثابت مقارنة برأس المال المتغير. ومن المتوقع أن يشتد هذا الاتجاه نتيجة احتدام المنافسة بين القوى الإمبريالية وداخل النظام الرأسمالي نفسه، في ظل تزايد الأتمتة في البلدان الصناعية، وسباق الابتكار التكنولوجي، واتساع فقاعات الائتمان الضخمة.

ويؤدي ذلك إلى انخفاض حاد في حجم قوة العمل المستخدمة، وتراجع الأجور، وفرض سياسات لتحرير سوق العمل من القيود القانونية، إلى جانب تفكيك أنظمة الحماية الاجتماعية. كما تتفاقم هذه الأوضاع بسبب السياسات التقشفية التي تعتمدها الدول البرجوازية لتخصيص مزيد من الموارد للحروب والخطط العسكرية، كما هو حاصل حالياً في أوروبا.

وقد أدى ذلك إلى تصاعد الردود النضالية للحركة العمالية والنقابية في مختلف أنحاء العالم، كما يفرض ضرورة أن تضطلع الأحزاب الثورية للطبقة العاملة والنقابات الطبقية بدور أكثر أهمية وتأثيراً.

وفي إطار هذه الدينامية العالمية، تفرض الصهيونية الإسرائيلية، بوصفها تعبيراً عن المصالح الإمبريالية وذراعها العسكري، أجندة قائمة على العنف والاحتلال والنهب والموت، خدمةً لرؤوس الأموال الاحتكارية. وتمثل الحرب الإبادية ضد الشعب الفلسطيني أكثر تجليات هذه السياسة وحشية، إذ تستند إلى القوة العسكرية، والتهجير القسري، والتدمير المنهجي لمقومات الحياة، وإنكار الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

ويؤكد الحزب الشيوعي الفنزويلي مجدداً تضامنه الأممي الكامل مع الشعب الفلسطيني الشهيد ونضاله المشروع من أجل تقرير المصير والتحرر الوطني، كما يؤكد تضامنه مع شعوب إيران ولبنان وسوريا وسائر الشعوب التي تتعرض للعدوان الإمبريالي والصهيوني.

الفاشية العالمية والهجوم الجديد على الشيوعية

تبرز الفاشية العالمية في القرن الحادي والعشرين بوصفها تعبيراً عن السلطة السياسية الاستبدادية لرؤوس الأموال الاحتكارية الكبرى، وفي مقدمتها رأس المال المالي، التي تخضع خصومها بالقوة، وتحول القانون الدولي ومؤسساته إلى أدوات متقادمة وعديمة الفاعلية. ويُعد العمال والجماهير الشعبية الضحية الأساسية لفرض الديكتاتورية الإرهابية العالمية للنظام الرأسمالي في مرحلته الإمبريالية، التي تتسم بأعلى درجات الاحتكار في التاريخ، وتخضع لهيمنة المضاربة المالية.

ومن السمات الجوهرية للفاشية عداؤها للشيوعية. وفي هذا الإطار، أعادت الإدارة الأمريكية الحالية وضع معاداة الشيوعية في صلب خطابها وهجومها السياسي. فقد صرّح دونالد ترامب مؤخراً بأن «الشيوعية ما تزال التهديد الأكبر الذي تواجهه الولايات المتحدة»، ووصف الاشتراكية والشيوعية والأنظمة الشمولية بأنها «أيديولوجيات شريرة».

ويمثل هذا التصريح تعبيراً واضحاً عن الهجوم الأيديولوجي الذي تقوده واشنطن ضد الشيوعية والقوى الثورية كما ينذر بعودة موجة جديدة من المكارثية، قد تمتد، كما حدث في الماضي، لتستهدف مختلف التيارات الاشتراكية وقوى اليسار. وليس من المستغرب أن تقوم هذه السياسة على وصم وتجريم كل شخص أو منظمة تتبنى الماركسية-اللينينية، أو تعلن موقفاً مناهضاً للإمبريالية أو للرأسمالية، أو تنتمي إلى اليسار. ولذلك، فإن معركة مواجهة معاداة الشيوعية يجب أن تُخاض في جميع الميادين، وفي مقدمتها الميدان الفكري والأيديولوجي.

وفي هذا السياق أيضاً، ينبغي عدم إغفال الدور الذي تؤديه الاشتراكية الديمقراطية والتيارات التقدمية، التي أسهمت، من خلال خذلان الجماهير، وإضعاف أو تفكيك الإمكانات الثورية والمناهضة للرأسمالية لدى البروليتاريا، وإخفاء الطبيعة الطبقية الحقيقية للفاشية بوصفها التعبير السياسي للإمبريالية في زمن الأزمة العميقة للرأسمالية، في تقدم الديكتاتورية الإرهابية لرأس المال الكبير وترسيخها، بل ووصل بها الأمر في كثير من الأحيان إلى وضع نفسها في خدمتها.

الهجوم الإمبريالي على أمريكا اللاتينية

تنفذ الإمبريالية الأمريكية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي هجوماً سياسياً وعسكرياً يهدف إلى إحكام السيطرة الكاملة على المنطقة. ولتحقيق ذلك، تستند إلى ما يسمى «ملحق ترامب» لعقيدة مونرو في إطار صراعها لاحتواء النفوذ الصيني والروسي. ومن خلال التلاعب السياسي واستخدام ذرائع قانونية زائفة، تسعى إلى تبرير تدخلها الإجرامي بذريعة مكافحة تهريب المخدرات والإرهاب والدفاع عن الأمن القومي الأمريكي.

وبهذه الذرائع، وفي انتهاك صارخ للقانون الدولي، أطلقت منذ آب/أغسطس 2025 ما سمي «عملية رمح الجنوب» في مياه البحر الكاريبي وشرق المحيط الهادئ، حيث حشدت، تحت قيادة القيادة الجنوبية الأمريكية، قوة عسكرية غير مسبوقة في تاريخ أمريكا اللاتينية. وبعد أشهر من تنفيذ عمليات إعدام خارج نطاق القضاء في المياه الدولية، أسفرت عن قتل مدنيين فنزويليين وكولومبيين ومواطنين من عدة جزر كاريبية، إضافة إلى احتجاز سفن كانت تنقل النفط الفنزويلي ومهاجمتها، انتقلت إلى شن هجوم مباشر على فنزويلا.

ويُعد الانتشار العسكري الأمريكي في منطقة الكاريبي والعدوان على فنزويلا جزءاً من هجوم شامل يستهدف شعوب أمريكا اللاتينية والكاريبي، بغرض إحباط نضالها من أجل بناء مجتمعات أكثر عدالة وديمقراطية وسيادة. وفي هذا الإطار، كثفت واشنطن حصارها الاقتصادي والطاقوي على كوبا الثورية، مرفقاً بتهديدات متزايدة بالتدخل العسكري، بهدف دفع الثورة الكوبية إلى الانهيار والهزيمة.

وفي الوقت نفسه، نجحت الإمبريالية الأمريكية في تنصيب حكومات منسجمة مع سياساتها الهيمنية في كل من الأرجنتين، وبنما، والإكوادور، وباراغواي، وجمهورية الدومينيكان، والسلفادور، وتشيلي، وبوليفيا، وكوستاريكا، وهندوراس، وكولومبيا، وبيرو. ويضيف الحزب الشيوعي الفنزويلي إلى هذه القائمة الحكومة الحالية في فنزويلا، رغم الخطاب المضلل الذي تتبناه القيادة الحاكمة.

وعند تحليل هذا التوازن الجديد للقوى السياسية في أمريكا اللاتينية، يرى الحزب أنه يتعين على الشيوعيين، انطلاقاً من منظور طبقي، أن يحددوا الدور الذي أدته تجارب الإصلاح الاجتماعي، وما اتسمت به من حدود وتناقضات وغموض وعدم اتساق.

فنزويلا تحت الوصاية الأمريكية

في الثالث من كانون الثاني/يناير من هذا العام، نفذت الولايات المتحدة عملية اقتحام عسكرية ضد فنزويلا، واختطفت من كان يمارس فعلياً مهام رئاسة الجمهورية، نيكولاس مادورو، وزوجته سيليا فلوريس، بينما قتلت بدم بارد عدداً من أفراد الحراسة الرئاسية من الفنزويليين والكوبيين.

وأدان الحزب الشيوعي الفنزويلي فوراً هذا العمل بوصفه عدواناً إمبريالياً جباناً يتعارض كلياً مع القانون الدولي. كما ندد بغياب أي رد عسكري من الدولة الفنزويلية دفاعاً عن السيادة الوطنية ووحدة الأراضي، اللتين انتهكتهما القوات العسكرية الأمريكية، ثم الوجود اليومي للضباط والجنود الأجانب على الأراضي الفنزويلية.

وهكذا وجد الشعب الفنزويلي نفسه مكشوفاً أمام أطماع قوة أجنبية، وأمام عجز الدولة عن حماية السيادة والأمن الوطني. أما الخطابات المتحدية للإمبريالية، والوعود بالدفاع عن الوطن «حتى الموت إذا اقتضى الأمر»، فقد انكشفت بوصفها مجرد شعارات فارغة أطلقتها قيادة وضعت، بصورة مخزية، الأراضي الفنزويلية وثرواتها الطبيعية في خدمة مصالح طغاة الشمال.

وبذلك تتأكد التحذيرات التي أطلقها الحزب الشيوعي الفنزويلي منذ سنوات بشأن الطبيعة الحقيقية للحزب الاشتراكي الموحد الفنزويلي (PSUV). فكل ما يهم قيادته هو الاحتفاظ بالسلطة بأي ثمن، ليس فقط عبر تدمير حقوق العمال وانتهاك الحريات الديمقراطية، بل أيضاً عبر التفريط بالبلاد وإجهاض النضالات التي خاضها الشعب الفنزويلي والثوريون الحقيقيون والوطنيون لعقود طويلة من أجل بناء وطن حر ومستقل.
من نهج التفريط لدى الحزب الاشتراكي الموحّد الفنزويلي إلى الحماية الإمبريالية

كشفت المأساة الأخيرة التي تسببت بها زلازل الرابع والعشرين من حزيران/يونيو عن الانهيار المؤسسي الذي تعيشه البلاد، وعن غياب حكومة مندمجة فعلياً مع حاجات الشعب. وفي الوقت نفسه، أكدت هذه المأساة افتقار القيادة الحاكمة إلى الاستقلالية، بعدما سمحت بدخول قوات عسكرية أمريكية وضباط من دولة إسرائيل الصهيونية، تحت ذريعة تقديم المساعدة الإنسانية.

كيف أمكن لأمة ذات سيادة، تحكمها قيادة لا تزال تصف نفسها بأنها «ثورية»، أن تنتهي إلى محمية نفطية استعمارية جديدة؟ لفهم ذلك، لا بد من النظر إلى الدور التاريخي الذي أسند إلى فنزويلا ضمن التقسيم الدولي للعمل، باعتبارها مورداً استراتيجياً للطاقة الأحفورية لصالح القوى الإمبريالية الغربية، ولا سيما الولايات المتحدة.

وقد احتدم الصراع بين القوى الإمبريالية على السيطرة على الموارد الفنزويلية مع التنامي المتزايد لحضور رؤوس الأموال الروسية والصينية والتركية والإيرانية. وفي هذا السياق، ومع تصاعد المواجهة العسكرية في الشرق الأوسط، نفذت حكومة دونالد ترامب خطتها العدوانية ضد فنزويلا. غير أن مجرى الأحداث وسلوك القيادة المدنية والعسكرية الفنزويلية يشيران إلى أن الأمر لم يكن مجرد عملية عسكرية، بل كان أيضاً مناورة سياسية استهدفت إخضاع القيادة الحاكمة لمصالح الإمبريالية الأمريكية.

وقد سهّلت هذا الوضعَ الأزمةُ العميقة في تراكم رأس المال وانهيار أسعار النفط، وهما تطوران واجهتهما حكومة نيكولاس مادورو على مدى سنوات بسياسات معادية للعمال وللشعب وللديمقراطية. فقد أدى اختلاس الموارد العامة، وتحويل موارد ضخمة إلى البرجوازية الطفيلية ورأس المال المالي، واعتماد سياسة اقتصادية منحازة إلى رأس المال الكبير، إلى تعميق اللامساواة وإثارة رفض قطاعات شعبية واسعة.

وفي الوقت نفسه، طُبقت سياسة عمالية هدفت إلى تدمير الأجور وتفكيك الحقوق التي انتزعها العمال عبر عقود من النضال. وتحت غطاء مقاومة زائفة للعقوبات الإمبريالية الإجرامية، جرى تعميم سياسة تقوم على الاستغلال المفرط لقوة العمل، من خلال تدمير الأجور، وإضعاف الاتفاقيات الجماعية، وفرض القيود على حق الإضراب والحرية النقابية، والتجريم القضائي للنضال العمالي.

وانضاف إلى ذلك هجوم على الحريات الديمقراطية والمشاركة السياسية. فقد أمرت قيادة الحزب الاشتراكي الموحّد الفنزويلي بالاستيلاء القضائي على عدد من الأحزاب. وفي حالة الحزب الشيوعي الفنزويلي، وهي قضية توشك على إتمام عامها الثالث، انتهكت الإجراءات القضائية حق الدفاع والضمانات الدستورية. وفي نهاية المطاف، سلمت محكمة خاضعة للسلطة السياسية الشخصية القانونية للحزب الشيوعي الفنزويلي إلى ناشطين في الحزب الاشتراكي الموحّد. وبهذا جُردت الطبقة العاملة الفنزويلية من أداتها الرئيسية للمشاركة السياسية والانتخابية.

وعلى الرغم من هذا الحظر الفعلي، يواصل الحزب الشيوعي الفنزويلي نضاله، مطالباً باستعادة شخصيته القانونية ورمزه الانتخابي، ومستعداً لاعتماد أشكال النضال المناسبة دفاعاً عن مصالح الطبقة العاملة والشعب الكادح.

وبالتوازي مع ذلك، أدى إثراء كبار القادة العسكريين من خلال الأعمال المرتبطة بالدولة إلى تقويض الروح المعنوية والطابع المؤسسي للقوات المسلحة. كما عمّقت مظاهر الفساد والاستبداد وغياب الشفافية وانتهاكات الحقوق الاجتماعية وحقوق الإنسان، فضلاً عن تجاهل الإرادة الشعبية التي عبّرت عنها الانتخابات الرئاسية لعام 2024، الانهيار المؤسسي للجمهورية. وانضاف إلى ذلك سلوك معارضة روّجت علناً للتدخل الإمبريالي بوصفه مخرجاً زائفاً من الأزمة السياسية، وأسهمت بذلك في تهيئة الظروف التي سهّلت العملية العسكرية الأمريكية.

من أجل بديل ديمقراطي وشعبي وذي سيادة

تنسق وزارة الخارجية الأمريكية حالياً مع «ثلاثي العار»، المكوَّن من الأخوين رودريغيز وديوسدادو كابيو، ومع قطاعات مطواعة من المعارضة، لتنفيذ ما يسمى خطة «الانتقال الديمقراطي»، في حين أن هدفها الحقيقي هو ترسيخ السيطرة الأمريكية على فنزويلا.

ونؤكد أن هذه العملية تتعارض مع النظام الدستوري. فمن غير المقبول أن يُحسم المستقبل السياسي لفنزويلا تحت وصاية قوة أجنبية.

وأمام هذا الوضع، يتقدم الحزب الشيوعي الفنزويلي، إلى جانب عدد من المنظمات السياسية والاجتماعية، في بناء سياسة للوحدة الشعبية والديمقراطية، من أجل استعادة الدستور، والدفاع عن السيادة الوطنية، ومواجهة النهب والاستبداد والوصاية الأجنبية.

ويتمثل الهدف في الالتقاء ضمن حركة وطنية كبرى تعمل على استعادة الحقوق الاجتماعية والحريات الديمقراطية، والدفاع عن سيادة الوطن واستقلاله. والمقصود هو أن يستأنف الشعب الفنزويلي مسار نضاله التاريخي من أجل التحرر وضد جميع أشكال الهيمنة الأجنبية.

وانطلاقاً من هذه القناعة، دعا حزبنا إلى عقد مؤتمره الوطني السابع عشر في آذار/مارس 2027، وهو يتجه نحو الاحتفال بالذكرى المئوية لتأسيسه في الخامس من آذار/مارس 2031.

حول الأحزاب الشيوعية في العالم: الوحدة الضرورية والممكنة

أيها الرفاق،

إن الواقع المعقد للصراع الطبقي، وعولمة العنف الرجعي لرأس المال، يفرضان على الأحزاب الشيوعية والعمالية استخدام نظرية الشيوعية العلمية بصورة خلاقة، من أجل تهيئة وتنظيم وقيادة مخرج ثوري من المآزق التي يضع النظام الرأسمالي البشرية فيها. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، يعود الخيار التاريخي بين «الإصلاح أم الثورة» ليتصدر النقاش داخل البروليتاريا وتنظيماتها.

وليس سراً أن داخل المجتمع الدولي للأحزاب الشيوعية والعمالية اختلافات مهمة حول قضايا نظرية وسياسية حاسمة. وإذا لم تُعالج هذه الخلافات بصورة مناسبة، فإنها قد تزيد من هشاشة وحدة مجموع منظماتنا، وتخدم بذلك استراتيجية أعداء الطبقة العاملة والشعوب، الذين، على الرغم من تناقضاتهم الداخلية، يتحركون بصورة منسقة دفاعاً عن مصالحهم.

ولهذا، يرى الحزب الشيوعي الفنزويلي أن من الأساسي استمرار اللقاء الدولي للأحزاب الشيوعية والعمالية بوصفه فضاءً للاجتماع والتبادل والنقاش بين أحزابنا، على الرغم من اختلافاتنا المعروفة. وفي هذا الإطار، نقترح تعزيز الدراسة والمناقشة الجماعية لأبرز القضايا والمشكلات التي تواجه الحركة الشيوعية العالمية.

إن وحدة بروليتاريي العالم تقتضي كذلك الوحدة الاستراتيجية لتنظيماتهم الطليعية، على أساس الثبات على المبادئ، والنقاش الرفاقي، والقدرة على بناء توافقات من أجل العمل المشترك.

يا عمال العالم، اتحدوا!

سنظل صامدين، نراكم القوى، وننظم النضالات!